

المحاضرة الرابعة المعلومات المحاسبية المتعلقة بالميزانية :

من خلال الميزانية يمكن استخراج مجموعة كبيرة من المعلومات المحاسبية و المالية ، تفيدنا في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، و المساهمة في توضيح الرؤية و اتخاذ القرار المناسب ، و نظرا لعدم كفاية الوقت المخصص للمقياس سنحاول التطرق لأهم المعلومات المحاسبية و المالية و الأكثر استعمالا و تداولا في الأوساط المالية عامة و المؤسسات خاصة .

ادن سنتطرق إلى التوازنات المالية والنسب المالية كمؤشرات و أدوات مالية تفيد في تحليل وضعية معينة في المؤسسة من خلال معلومات محاسبية .

التوازنات المالية :

يرى المختصين الماليين أن التوازنات المالية عبارة عن مؤشرات ضرورية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و التأكد من وجود توازن مالي من عدمه ، فالهدف من دراسة هاته التوازنات هو البحث عن التوازن المالي في المؤسسة ، و المقصود بالتوازن المالي هو عملية تغطية أو تمويل عناصر الأصول بمصادر محددة من الخصوم سواء في المدى القصير أو المتوسط و الطويل .

وهناك ثلاثة أنواع من التوازنات المالية (مؤشرات) و هي :

الرأسمال العامل (الدوران) ، احتياج للرأسمال العامل و الخزينة ، و يمكن إضافة مؤشر رابع هو الأصل الصافي .

رأس المال العامل :

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات (الأصول) ممولة من مصادر محددة من الخصوم ، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الغير جارية التي لا نستطيع تحصيلها أو تحويلها إلى سيولة (نقود) إلا بعد مدة طويلة لذا يستوجب تمويلها من خلال الأموال الدائمة (رؤوس الأموال الخاصة + الخصوم الغير جارية) بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في مدة قصيرة (الخصوم الجارية) يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في مدة قصيرة (الأصول الجارية) و هذا ما نعني به التوازن المالي

نلاحظ أن عناصر الأصول الجارية و عناصر الخصوم الجارية تختلف في المدة و في القيمة ، فيمكن أن تكون الخصوم الجارية تستحق التسديد في مدة زمنية اقصر من تاريخ تحصيل الأصول الجارية ، أي أن المؤسسة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل حقوقها من الغير ، و هذه الحالة تضع المؤسسة في وضعية صعبة اتجاه دائئتها ، لذا فان حقوق المؤسسة في مجموعها يجب أن تكون مدة تحصيلها اقل من مدة استحقاق ديونها ، ولكن هناك مشكل آخر يطرحه المخزون الذي قد لا تتحكم في مدته المؤسسة و بالتالي يؤثر على التوازن المالي .

ادن فالحل الذي يجب أن توفره هو تحقيق هامش أو فائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الغير جارية ، و هذا الهامش يعرف بالرأسمال العامل (الدوران) الدائم أو الصافي ، و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{ر م ع د (ر م ع ص) = الأموال الدائمة - الأصول الغير الجارية}$$

$$\text{الأموال الدائمة = رؤوس الأموال الخاصة + الخصوم الغير جارية}$$

و بتعويض الأموال الدائمة بـ (الخصوم - الخصوم الجارية) و الأصول الغير جارية بـ (الأصول - الأصول الجارية) نحصل على :

$$\text{ر م ع د (ر م ع ص) = الأصول الجارية - الخصوم الجارية}$$

كيف يحدد حجم ر م ع ص ؟

نظرا لهدف ر م ع ص فان حجمه يجب أن يكون ذو قيمة اكبر كلما كانت الأخطار التي تؤثر على الأصول الجارية اكبر ، و كلما كانت حركة الأصول الجارية أبطأ ، اذن فلتحديد حجم ر م ع ص يجب دراسة :

- التناسب بين القيم القابلة للتحويل و القيم الجاهزة في الأصول .
- درجة سيولة المخزون .
- العلاقة أو التناسب بين الأموال الخاصة و الديون في جانب الخصوم .

و نلاحظ من هنا أن حجم ر م ع ص يختلف باختلاف المؤسسات في نفس القطاع الاقتصادي و من قطاع إلى آخر ، فيكون غالبا اقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى ، و بطئها في الثانية ، وقد تختلف في نفس المؤسسة و ذلك مع الزمن باختلاف المؤثرات عليه .

الحد الأدنى لـ ر م ع ص هو أن يساوي الصفر ، أما الحد الأقصى له فهو أن لا يغطي مجموع المخزونات و القيم القابلة للتحويل (للتحقيق) .

و تحدد حركة المخزون بمكوناته و نوعيته ، فكما كانت فيه المنتوجات التامة و النصف تامة اكبر وذات نوعية أحسن كانت سرعة دورانه أسرع ، كما أن هذه السرعة تتحدد بظروف السوق . بينما حركة الزبائن و الحقوق الأخرى تتحدد بالظروف الاقتصادية من جهة و بالحالة المالية للمتعاملين من جهة ثانية .

أنواع الرأس مال العامل :

ر م ع الخاص :

هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة بعد تغطية الأصول الغير جارية و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{ر م ع خاص = رؤوس الأموال الخاصة - الأصول الغير جارية}$$

و بتعويض ر م ع خاص بـ (الخصوم – الخصوم الجارية و الغير جارية) ، و الأصول الغير جارية بـ (الأصول – الأصول الجارية) نحصل على :
ر م ع خاص = (الخصوم – الخصوم الجارية و الغير جارية)
ر م ع خاص = الأصول الجارية – الخصوم الجارية و الغير جارية
ايضا :
ر م ع صافي = ر م ع خاص + خصوم غير جارية – أصول غير جارية
ر م ع صافي = ر م ع خاص + خصوم غير جارية
:

ر م ع خاص = ر م ع صافي – خصوم غير جارية

ر م ع إجمالي :

يقصد بهذا المفهوم مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها استغلال المؤسسة ، و هي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل و تشمل مجموع الأصول الجارية أي :

ر م ع إجمالي = مجموع الأصول الجارية

أو : ر م ع إجمالي = الأصول – الأصول الغير جارية
و من العلاقة : ر م ع صافي = أصول جارية – خصوم جارية
نستنتج :

ر م ع إجمالي = ر م ع ص + خصوم جارية

ر م ع أجنبي (خارجي) :

و هو الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الصول الجارية و يحسب بالعلاقة :

ر م ع خارجي = ر م ع إجمالي – ر م ع خاص = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

ر م ع خارجي = الخصوم الغير جارية + الخصوم الجارية

الاحتياج للرأس مال العامل :

إن الاستغلال في المؤسسة عملية يتوجب منه (بالإضافة إلى الأصول الغير جارية) توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات و المدينون ، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل و هي الديون الممنوحة من الموردين أو التسبيقات الممنوحة ، هذه المصادر تمول جزء من الأصول الجارية ، و يجب أن تبحث عن جزء آخر مكمل و هو ما يسمى باحتياجات ر م ع .

أو بعبارة أخرى فان المؤسسة في دورة استغلالها عليها أن تغطي مخزوناتها و مدينوها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (الخصوم الجارية) و التي تعتبر موارد الدورة بما أنها مازالت تحت

تصرف المؤسسة ، و ادا نتج فائض بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة و هذا ما يسمى باحتياجات ر م ع . و نلاحظ أن القيم الجاهزة لا تعتبر من احتياجات الدورة ، و كذلك السلفات المصرفية فهي ديون مالية مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة ، لأنها تقتصر غالبا في آخر الدورة للتسوية .

و نحسب احتياجات ر م ع بالعلاقة :

$$\text{ار م ع} = \text{قيم الاستعمال} + \text{قيم محققة} - (\text{الخصوم الجارية} - \text{سلفات مصرفية})$$

الخبزينة :

يمكن تعريف خبزينة المؤسسة على أنها مجموعة الأموال التي بحوزتها في نهاية أي دورة استغلالية و هي تمثل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة في نهاية الدورة الاستغلالية و تحسب بالعلاقة :

$$\text{الخبزينة} = \text{قيم جاهزة} - \text{سلفات}$$

أو : $\text{الخبزينة} = \text{مصرفية}$

ر م ع ض - ار م ع

النسب المالية :

النسبة هي علاقة بين قيمتين ، و ذات معنى حول الهيكل المالي أو الاستغلالي ، و هذه القيم تؤخذ من الميزانية أو من جدول النتائج أو منهما معا . هذه النسب تسمح باعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة و بصفة موضوعية و في إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة و تكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات و يمكن ملاحظة :

- لا يكون للنسب أي معنى ادا لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية للمؤسسة أو لفرع

- اقتصادي تنتمي إليه المؤسسة .
- تكون النسبة صعبة التفسير في حالة أخذها منفصلة عن النسب الأخرى لنفس المؤسسة .
- يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود انحرافات كبيرة عن القيمة النموذجية لها .
- و لكن قد يكون لبعض النسب معنى منفصلا .

يمكن حساب عدد لا نهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة ، إلا انه ليست جميعها ذات معنى مهم ، لذا يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها و يتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق ، مع العلم أن النسب المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة و أهداف الشخص الذي يستعملها ، و رغم ما للنسب من معنى و سهولة في الحساب إلا انه لا يمكن اعتبارها ذات إجابة تلقائية في حالة استعمالها لحل أي مشكل ، اذ يجب اتخاذ الحذر في اختيار و تفسير النسب .

بعض النسب المالية :

لقد قسمت النسب غالى ثابتة (بين عناصر الميزانية أو جدول النتائج) و نسب متحركة (بين عناصر الميزانية و جدول النتائج) أو إلى نسب هيكلية و نسب وظيفية .

نسب التوازن الهيكلي :

نسبة التمويل الدائم : = الأموال الدائمة / الأصول الغير جارية

انطلاقا من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة و الاستعمالات الثابتة (الغير جارية) فانه على مسيري المؤسسة أن يحققوا على الأقل التساوي بين هذين العنصرين ، و ادا تحقق هذا التساوي فان النسبة :

$$\text{الأموال الدائمة / الأصول الغير جارية} = 1$$

و هذا يدل على انعدام الر م ع الصافي أو الدائم ، وحتى تعمل المؤسسة بارتياح و تكون في أمان يجب أن تكون هذه النسبة اكبر من الواحد و خاصة في المؤسسات ذات المخزونات و الحقوق المعتمدة .

نسبة التمويل الذاتي (الخاص) : = الأموال الخاصة / الأصول الغير جارية

و هي مكملة للنسبة الأولى و تعطينا مدى تغطية المؤسسة لأصولها الغير جارية بواسطة أموالها الخاصة و ادا كانت هذه النسبة تساوي واحد ، فان الر م ع الخاص يكون معدوما ، أي أن الأصول الغير جارية مغطاة بالأموال الخاصة أما الخصوم الغير جارية إن وجدت فهي تغطي الأصول الجارية و تمثل ر م ع صافي ، و في حالة ارتفاع هذه النسبة عن الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمها الثابتة بأموالها الخاصة و هناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى الخصوم الغير جارية لتمويل الأصول الجارية ، و هذا ليس مفيدا للمؤسسة نظرا لان الخصوم الغير جارية عليها فوائد و الأصول الجارية ليس لها فوائد و دائما يجب أن لا يتجاوز ر م ع ص حدا معيناً .

نسبة الاستقلالية المالية : = الأموال الخاصة / الأموال الأجنبية أو الأموال الخاصة / الخصوم

في هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية أو الأموال الخاصة بالخصوم .

عند دراسة هاتين النسبتين يجب مراعاة :

- لا يجب أن تزيد الأموال الأجنبية عن الأموال الخاصة بمقدار كبير .
- الخصوم الغير جارية تشترط قابلية التسديد لمدة طويلة للمؤسسة ، أي إمكانية تحقيق لأرباح مستقبلية تكفي لتسديد ديونها مع الفوائد .

أن الأموال الخاصة هي التي تجابه الخطورة في حالة وقوعها في المؤسسة . من هنا فان النسبة الأولى يجب أن تكون بين 1 و 2 فادا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر ، مما يجعل للمؤسسة القدرة الكافية للتسديد أو الاقتراض أما ادا كانت عند 1 أو اقل منه فهذا يعني تساوي الطرفين الذي يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون و لا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا في حالة تقديمها ل ضمانات أخرى .

بينما النسبة الثانية لا يجب أن تنخفض عن 0.5 و تعطي نفس المعنى مع الأولى ، غير أن هذه الأرقام أصبحت صعبة التحقيق في المؤسسات ، لذا أصبحت البنوك تطالب بـ 1 و 1/3 على التوالي للنسبة الأولى ، و 0.35 كحد أدنى و 0.7 كحد أقصى للنسبة الثانية .

نسبة قابلية السداد : = الديون / الأصول

إن المؤسسة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس و بالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها ، فإن حلها الوحيد و النهائي هو التصفية ، أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها ، و من هنا و نظرا لان أي مقرض يهمله مصير أمواله التي يهدف إلى استرجاعها بعد الحصول من ورائها على فوائد لمدة معينة ، فإنه يقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها ليستطيع قياس مدى ضمان أمواله ، و يستعمل في ذلك النسبة (الديون / الأصول) و كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير و بالتالي حظ اكبر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها ، و من الأفضل أن تكون تساوي 0.5 حتى يكون ضمان .

نسبة السيولة العامة : = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

هذه النسبة تبين الجزء من الخصوم الجارية الذي تغطيه الأصول الجارية ، و يجب أن تكون هذه النسبة اكبر من الواحد أي تحقق ر م ع صافي موجب ، فادا تساوت مع الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لديها ر م ع صافي معدوم ، أما اذا كانت اقل من الواحد فهي في حالة سيئة أو خطيرة و عليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة خصومها الغير جارية أو أموالها الخاصة ، أو تخفيض خصومها الجارية و زيادة أصولها الجارية .

نسبة السيولة المختصرة : = (القيم المحققة + القيم الجاهزة) / الخصوم الجارية

تحسب هذه النسبة للتحقق من تغطية الخصوم الجارية بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران ، و لا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة و قد حدد لها الحد الأدنى بـ 0.3 و الحد الأقصى بـ 0.5 و هو حد الضمان ، أي أن تكون القيم الجاهزة و المحققة تساوي نصف الخصوم الجارية أو اقل .

نسبة السيولة الحالية : = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية

بواسطتها نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت و الخصوم الجارية و حدود هذه النسبة هي 0.2 و 0.3 و في أقصى الحالات تساوي الواحد .